

٧٨/٤٤ - تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٤/٣٤ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ، الذي أيدت فيه إعلان المبادئ وبرنامج العمل كما اعتمدها المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ^(٨٧) ، والقرارات الأخرى ذات الصلة ،

وإذ تشير أيضاً إلى الأهمية المولدة لمشاكل المرأة الريفية في استراتيجيات نيروبى التعليمية للنهوض بالمرأة ^(٨٨) ،

وإذ تضع في اعتبارها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٦ أيار /مايو ١٩٨٨ ، الذي حث فيه المجلس الحكومات والوكالات الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة على أن تولي اهتماماً خاصاً لدور المرأة في التنمية الريفية ،

وإذ تحيط علماً مع الارتياب بنتائج الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالمرأة والتنمية الريفية : البرامج والمشاريع ، المعقودة في فيينا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ أيار /مايو ١٩٨٩ ^(٨٩) ،

وإذ تسلم بأن الأزمات الاقتصادية والمالية التي تشهدها بلدان نامية كبيرة قد أثرت تأثيراً حاداً على المركز الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة ، خاصة في المناطق الريفية ،

وإذ تسلم أيضاً بالحاجة الماسة لاتخاذ تدابير ملائمة تهدف إلى زيادة تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية ،

١ - تتوه بتقرير الأمين العام عن الخبرات الوطنية المتصلة بتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية ^(٨٨) ،

٢ - تطلب إلى الدول الأعضاء أن تفيد من التقرير ومن النتائج والتوصيات الرئيسية للحلقة الدراسية الدولية المعنية بالمرأة والتنمية الريفية : البرامج والمشاريع ، الواردة في مرفق التقرير ، وأن تحرص على مراعاتها ، حسب الاقتضاء ، في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية ، مع إيلاء اهتمام خاص ، في جملة أمور ، لما يلي :

(أ) إنشاء أو تعزيز الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة من أجل ضمان فعالية تنفيذ ورصد وتقدير الاستراتيجيات الوطنية في ميدان التنمية الريفية ، وخاصة ، لتنمية اتصالها بمؤسسات التنمية الزراعية والريفية ؛

(ب) تحديد وإعداد مشاريع إنمائية ذات أولوية تكون أكثر شمولاً ، وتستهدف تحسين حالة المرأة الريفية وإدماجها في الخطط الإنمائية الوطنية على جميع المستويات ؛

(ج) اتخاذ تدابير تستهدف توسيع نطاق فرص حصول المرأة الريفية على الموارد المادية والمالية ، أي توفير الأراضي والاتنان

^(٨٧) انظر : تقرير المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، ١٢ - ٢٠ تموز / يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP) : الذي أحيل إلى أعضاء الجمعية العامة بموجب

مذكرة من الأمين العام (A/34/485) .

^(٨٨) A/44/516 .

العالمية عن دور المرأة في التنمية " المستكملة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن طريق اللجنة ، في عام ١٩٩٣ ، وصيغة نهائية في عام ١٩٩٤ ؛

١٧ - تطلب إلى الحكومات أن تعطي الأولوية ، عند تقديم الترشيحات للوظائف الشاغرة في الأمانة العامة ، وخاصة على مستوى اتخاذ القرارات ، لترشيح النساء لدى توفر المؤهلات المطلوبة فيهن ، وتطلب إلى الأمين العام أن يولي اعتباراً خاصاً للمرشحات من البلدان المماثلة تثليلاً ناقصاً وغير المثلة ؛

١٨ - تطلب مرة أخرى إلى الأمين العام والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى أن يضعوا أهدافاً خصبة على كل مستوى للنسبة المئوية للنساء اللاتي يشغلن وظائف من الفئة الفنية ووظائف في مراكز اتخاذ القرارات ، مع مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل ، حتى يمكن تحقيق اتجاه تصاعدي أكد في تنفيذ قرار الجمعية العامة الصادر في ١١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٦ بالنسبة لعدد ما تشغله المرأة من وظائف الفئة الفنية والوظائف في مراكز اتخاذ القرارات بحلول عام ١٩٩٠ ، وأن يحددوا أهدافاً أخرى كل خمس سنوات ؛

١٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يدعو الحكومات ، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، إلى تقديم تقارير دورية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن طريق اللجنة . بشأن الأنشطة المضطلع بها على جميع المستويات لتنفيذ الاستراتيجيات التعليمية ؛

٢٠ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام مواصلة توفير الاعتمادات في الميزانية العادية للأمم المتحدة ، للبرامج الإذاعية الأسوية العالمية المعنية بالمرأة ، وتسفير الاعتمادات الكافية لتقديم برامج إذاعية مختلفة اللغات ، وتطوير مركز التنسيق الخاص بالمواضيع المتعلقة بالمرأة في إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة ، الذي ينبغي أن يقدم ، بالصاصف مع مركز شؤون التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية بالأمانة العامة ، برنامجاً إعلامياً أكثر فعالية فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة ؛

٢١ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره عن تنفيذ الاستراتيجيات التعليمية ، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين ، تقييمياً للتطورات الأخيرة التي تتصل بالمواضيع ذات الأولوية المقرر النظر فيها في الدورة التالية للجنة ، وأن يحيل إلى اللجنة موجزاً للآراء ذات الصلة بالموضوع التي أعربت عنها الوفود خلال المناقشة في الجمعية العامة ؛

٢٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار ؛

٢٣ - تقرر أن تواصل النظر في هذه المسائل في دورتها الخامسة والأربعين في إطار البند المنون " الاستراتيجيات التعليمية للنهوض بالمرأة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠ " .

وإذ تشير كذلك إلى البلاغ الختامي الذي اعتمد مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في اجتماعه الوزاري المعقود في مقر الأمم المتحدة في ٢ شرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧^(٨٩) ،

وإذ تعرب عن تأييدها لشعب ناميبيا وتضامنها معه في مطالبه بإبعاد العسكريين العنصريين التابعين لجنوب إفريقيا من ناميبيا وبالإبعاد التام لعناصر الكويفويت السابقة من شرطة إفريقيا الجنوبية الغربية ،

وإذ تضع في اعتبارها الإعلان الذي اعتمد المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب إفريقيا العنصرية^(٩٠) ،

وإذ ترحب باعتماد اللجنة المخصصة للجنوب الإفريقي التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية للإعلان بشأن مسألة جنوب إفريقيا^(٩١) في هراري في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، والتصديق على الإعلان فيما بعد من جانب المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في بلغراد في الفترة من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩^(٩٢) ،

وإذ تضع في اعتبارها نتائج المؤتمر الدولي المعني بالتحالف بين جنوب إفريقيا وأسرائيل المعقود في فيينا في الفترة من ١١ إلى ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٣^(٩٣) ،

وإذ تحيط علماً بالقرار (L) CM/Res. 1206 بشأن ناميبيا ، والقرار (L) CM/Res. 1207 بشأن جنوب إفريقيا ، اللذين اتخذهما مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في دورته العادية الخامسة ، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٩^(٩٤) ،

وإذ تؤكد من جديد أن نظام الفصل العنصري المفروض على شعب جنوب إفريقيا يشكل انتهاكاً للحقوق الأساسية لهذا الشعب ، وجريدة في حق الإنسانية ، وتهديداً مستمراً للسلم والأمن الدوليين ، وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها ٢/٣٩ المؤرخ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٥٥٤ المؤرخ في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ ، الذي رفض فيه المجلس ما يسمى "الدستور الجديد" "باعتباره باطلًا ولاًغاً" ، وقرار المجلس ٥٦٩ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، والبيان الذي أدى به رئيس مجلس الأمن في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن فرض حالة الطوارئ في جنوب إفريقيا على نطاق البلد كله^(٩٥) ،

^(٨٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ٢٤ (A/43/24) ، الفقرة ٨٦.

^(٩٠) تقرير المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب إفريقيا العنصرية ، باريس ، ١٦ - ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.86.I.23 A.86.I.23) ، الفصل التاسع .

^(٩١) A/44/697 .

^(٩٢) انظر : A/44/551-S/20870 ، المرفق .

^(٩٣) انظر : A/38/311-S/15883 ، المرفق .

^(٩٤) انظر : A/44/603 ، المرفق .

^(٩٥) انظر : قرارات ومقررات مجلس الأمن ، ١٩٨٦ ، الصفحة ٣٦ .

والظروف ، وتشجيع إنشاء وتعزيز الرابطات النسائية الريفية ، وتشجيع تنمية التعاونيات النسائية وغيرها من المشاريع الصغيرة :

٣ - تطلب إلى مؤسسات وصناديق منظومة الأمم المتحدة ، وإلى المنظمات والبلدان المانحة ، أن تشجع على تنفيذ البرامج والمشاريع الramie إلى تحسين حالة المرأة الريفية ، وأن توفر ، عند الطلب ، فرص التدريب للأجهزة الوطنية من أجل زيادة فعاليتها :

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يعد ، بالتعاون مع الدول الأعضاء ، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

الجلسة العامة ٧٨

٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٧٩/٤٤ - ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللإسراع في منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الإنسان ورعايتها على الوجه الفعال

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد إيمانها بأهمية تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ،

إذ تؤكد من جديد أيضاً أهمية الإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وأهمية الإسراع بمنع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بوصفها من الأمور الضرورية للتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان ،

إذ تؤكد من جديد كذلك التزام جميع الدول الأعضاء بالامتثال لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة بشأن ممارسة الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية لحقها في تقرير المصير ،

إذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) وجميع القرارات ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

إذ تشير أيضاً إلى قراراتها بشأن مسألة ناميبيا ، وخاصة القرارات ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ شرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ .

و د - ١١٤ - ١١٤ المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، وكذلك إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، ولا سيما القرارات (١٩٧٦) ٣٨٥ المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، و (٤٣٥) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، و (٦٢٩) المؤرخ في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، و (٦٣٢) المؤرخ في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، و (٦٤٠) المؤرخ في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ .